

الوظاني لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) يستعرض الإنجازات والتطورات التي شهدتها بورصة عمان

أذار 26, 2024

• 25 عاماً من الانجازات والتطورات شهدتها بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

المعظم

قال المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوظاني أن الاقتصاد الأردني شهد في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظum تطويراً كبيراً وإنجازات لافتة ومتعددة كان لها الدور الكبير في تعزيز قدرة الأردن على تجاوز تداعيات الأزمات التي مرت ونهر على المنطقة والعالم وتحويل التحديات في العديد من الظروف والذروات إلى فرص وإنجاز. وقال بأنه في ضوء توجيهات جلالته المستمرة فقد تم اتخاذ خطوات وإجراءات هامة على صعيد تحرير الاقتصاد الوطني ودفعه في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمات وكتلات دولية كان من أهمها الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتم تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وتشريعية ويث روح الريادة والتحديث والابداع والتوجه بشكل كبير وواضح نحو الاقتصاد الرقمي، إضافة إلى تشجيع إقامة شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص والشراكة بين كافة مكونات الدولة بما يخدم المصلحة العامة وتحفيز الانتاج والتصدير. كما شهد عهد جلالته تنفيذ مشروعات وبنى تحتية استراتيجية وتطوير بيئة الاستثمار من خلال اصدار قوانين وتشريعات عصرية متكاملة داعمة لبيئة الاستثمار بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني والمناخ الاستثماري في المملكة وتحقيق التمويل المستدام. وكانت رؤية التحديث الاقتصادي دليلاً هاماً وفصلياً ضمن مسارات التحديث الاقتصادية والسياسية والإدارية التي يقودها جلالة الملك. وشكلت خارطة طريق للتحديث والتطوير الاقتصادي عابرة للحكومات بضمانة ملكية للتنفيذ بهدف تعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني وتحسين بيئة الاستثمار ومستوى معيشة المواطنين. وكان الأردن بذلك السفينة التي قادها ربانها إلى بر الأمان في هذا البحر المتلاطم الأمواج والذروات المتلاحقة.

وأضاف بأنه وفي ضوء هذا التطور الاقتصادي في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني فقد كان لسوق رأس المال الوطني نصيب هام من هذا التطور والإنجازات المشار إليها، حيث كانت هناك نقلة نوعية أصبح سوق الأوراق المالية الأردني يتمتع ببنية تنظيمية وتشريعية وفنية وتطوره وشهد نقلة نوعية كبيرة تهافت أبرز عناصرها بتأسيس مؤسسات سوق رأس المال الوطني وهي هيئة الأوراق المالية كجهة رقابية وبورصة عمان كسوق لتداول الأوراق المالية ومركز لإيداع الأوراق المالية كمؤسسة مسؤولة عن تسجيل وإيداع وحفظ ونقل ملكية الأوراق المالية وتنمية وتقاص أثوابها، إضافة إلى إصدار قانون عصري للأوراق المالية وتشريعات منظمة للفعاليات المختلفة في السوق وفق أحدث المعايير والمهارات العالمية، بما في ذلك التشريعات المنظمة للتداول والأشخاص والخدمات المالية وأصدار وادراج الأوراق المالية وحكومة الشركات وأسهم الخزينة. وتبع ذلك تطورات هامة تهافت في إصدار وتعديل القانون وهذه التشريعات ورات عديدة في ضوء التطورات على الصعيد العالمي والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتي كان لها أثراً إيجابياً على سوق رأس المال الوطني. وتم في ضوء ذلك تطبيق أحدث المعايير الدولية المنظمة للفعاليات المختلفة في السوق.

كما تم اطلاق مسيرة التحول الرقمي في السوق من خلال تطبيق أحدث النظم الالكترونية الخاصة بالتداول والرقابة والتنمية وتقاص ونقل الملكية في مؤسسات السوق.

تأسيس بورصة عمان بعد شهر من تولي جلالته سلطاته الدستورية

وقال الوظاني بأن البورصة ترفع إلى جلالته بمناسبة اليوبيل الفضي لتسليم جلالته سلطاته الدستورية اسمى ايات التهنئة والتبريك إلى مقام

جلالته والى سمو ولي العهد والنسرة الهاشمية وكذا بأن البورصة ستستهوي في العمل بالتعاون مع كافة الشركات والاطراف ذات العلاقة على تنفيذ كل ما يعزز تنافسيتها ويعزز المناخ الاستثماري فيها.

وقال بأنه ولحسن الطالع تأتي مناسبة اليوبيل الفضي هذا العام لتولي جلالته سلطاته الدستورية ليتزامن أيضاً مع مناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس بورصة عمان، حيث أنه وبعد شهر من تولي جلالته سلطاته الدستورية في شهر أشباط من عام 1999 بدأت بورصة عمان عملها في شهر آذار من عام 1999 كسوق منظم لتداول الأوراق المالية وبدأت مع التأسيس مرحلة مهمة في تاريخ بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني، حيث بدأت البورصة في القيام بدورها المتمثل في العمل على توفير بيئة آمنة لتداول الأوراق المالية وتوفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وفق أنسنة التداول السليم والواضح والعادل. ونشرفت مؤسسات سوق رأس المال بافتتاح جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله في عام 2002 المبني الدائم لمؤسسة سوق رأس المال الأردني، الذي أنشئ وفق أحدث ما وصلت إليه الخبرة الدولية في هذا المجال من مواصفات تناسب مع متطلبات أنظمة الاتصال والأنظمة الالكترونية الضرورية لعمل مؤسسات السوق. وفي 20 شباط 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة.

وأضاف بأن مشاركة بورصة عمان ومؤسسات السوق في ورشات العمل في الديوان الملكي والتي نتجت عنها رؤية التحديث الاقتصادي كانت من أهم التطورات والفعاليات في تاريخ اقتصادنا الوطني وسوق رأس المال وكانت حدثاً كبيراً وهاًماً اجتمعت فيها ولأول مرة المؤسسات في القطاع العام والخاص لتنفيذ رؤى جلالة الملك المعمم، وتم خلالها بحث التحديات التي تواجه قطاع النسواق والخدمات المالية وإيجاد الحلول لتحقيق مصلحة هذا القطاع وتطويره وتم طرح عدّة مبادرات ضمن رؤية التحديث، تتركز على تعزيز عمق واتساع سوق رأس المال الوطني بما يعزز تنافسيّته ونشاطه تم البدء بالعمل على تنفيذها من قبل البورصة ومؤسسات السوق.

وعلى الرغم من الظروف والتحديات التي مرت على العالم وعلى الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة والتي كان من أهمها تداعيات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي والأزمة الأوكرانية الروسية وأزمة كورونا والدرب على غزة. فقد عملت البورصة على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظروف والتحديات وحافظت على توازنها واستمرت في تنفيذ العديد من المشاريع ووضع خطط استراتيجية تتضمن العديد من المشاريع والبرامج الهدافلة إلى تطوير النظر التشريعية والفنية وتعزيز وسيرة التحول الرقمي في البورصة وفق أحدث المعايير والمهارات الدولية، بما يعزز المناخ الاستثماري ويزيد من جاذبية البورصة للاستثمارات المحلية والجنبية.

ومن أبرز محطات التطورات والإنجاز ما يلي:

• إصدار العديد من التشريعات الناظمة لعمل البورصة

أصدرت البورصة العديد من الأنظمة والتعليمات والتشريعات الناظمة لكافة جوانب العمل في البورصة و يتم مراجعتها وتعديلها بشكل مستمر بما يواكب أحدث المعايير والمهارات العالمية وأي تطورات تطرأ على صعيد الاقتصاد وسوق المال الأردني ومنها النظام الداخلي لرسوم وبدلات وعمولات البورصة عمان ونظام العضوية في وتعليمات ادراج صكوك التمويل الإسلامي وتعليمات حل المنازعات وتعليمات ادراج الأوراق المالية وتعليمات تداول الأوراق المالية والتعليمات المنظمة لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وتعليمات الإفصاح الخاصة بالبورصة وتعليمات التحقيق والتفتيش والتدقيق وأسس تقديم المعلومات الفورية للتداول وإصدار دليل حوكمة ذات بالبورصة وإعداد سياسة أصحاب المصالح والاطراف ذوي العلاقة الصادرة بالاستناد إلى دليل حوكمة بورصة عمان ودليل علاقات المستثمرين إعداد الدليل الاسترشادي للمخالفات والعقوبات لشركات الوساطة الأعضاء في البورصة.

• نشر المعلومات

إلى جانب ما تقوم به البورصة من بث للمعلومات من خلال موقعها الإلكتروني ووسائلها الخاصة فقد عملت على توقيع العديد من الاتفاقيات مع مؤسسة تغطية تكنولوجيا لشل BloombergRifinitiv وبيانات المعلومات وبيانات التداول عبر شبكاتها وقنواتها المتخصصة ومن خلال تطبيقات الهاتف المحمول.

وطرق الوظاني إلى موضوع الاستدامة وشيرا إلى أن الشركات العشرين الكبرى ضمن مؤشر

تصدر تقارير الاستدامة، التراها منها ASE20

بتعليقات الأدراج التي أرزمت الشركات المدرجة التي تشملها عينة الرقم القياسي

بإصدار تقارير استدامة ابتداءً من عام 2022.

وفقاً للمبادئ والمعايير العالمية

، وذلك تمهيداً لتطبيقه على بقية الشركات المدرجة تدريجياً، وذلك لتعزيز الشفافية والإفصاح وتنافسية GRI

البورصة والشركات المدرجة وجاذبيتها للاستثمار وسعياً لتعزيز بنية الاستثمار وتنافسية سوق المال الوطني والشركات المدرجة فيه وتطبيق

أفضل المعايير والمعايير العالمية الخاصة بالفعاليات المختلفة في السوق، بما في ذلك تلك المتعلقة بمعايير الإفصاح والشفافية. وقد عملت

صمة بداية على تعزيز المعرفة والوعي لدى هذه الشركات وتمكينهم من الإهاطة بالقضايا والوسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأهمية تحقيق

وشبكة المبادئ العالمية للتعاون لتعزيز التنمية النازحة (NGO Global Alliance for Reporting on Sustainable Development) (NGO Global Alliance for Reporting on Sustainable Development)

دورات التدريبية

موظفيهم للتعرف بأهمية إصدار تقارير الاستدامة من قبل الشركات، وكيفية إعداد تلك التقارير وفقاً للحدث المعايير العالمية ذات العلاقة.

بورصة عمان أول بورصة في المنطقة تطلق مبادرة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغيير المناخي •

واستمراراً لجهود البورصة في مجال تعزيز الاستدامة وتعزيز الإفصاح والشفافية في السوق وفقاً لأحدث المعايير والمعايير العالمية وتعزيز

الاستدامة فقد أطلقت البورصة مبادرة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

، حيث تم IFC

توقيع اتفاقية مع المؤسسة تقوم بموجهاً بتقديم الدعم والتدريب لموظفي البورصة والشركات المدرجة فيها لتعزيز المعرفة والوعي لديهم

وتمكينهم من الإهاطة بكافة القضايا والوسائل المتعلقة بالإفصاح عن الإجراءات التي تقوم بها الشركات لمواجهة تحدي التغير المناخي والغرس والمخاطر التي قد تنتهي عن هذا التحدي. وبذلك تكون بورصة عمان أول بورصة في الشرق الأوسط تطلق هذه المبادرة والخاصة على العالم

• في الشركات المدرجة في البورصة إنشاء وحدات المستثمرين IR

وقال بأنه في ضوء تعديل تعليمات الأدراج وعقد العديد من ورشات التوعية وإصدار دليل إرشادي حول الموضوع، فقد التزرت الشركات وخطوة أول، بإنشاء هذه الوحدة وشيرا لنecessity الدور الذي تلعبه علاقات المستثمرين في فتح قنوات العشرين الكبرى ضمن مؤشر ASE20 تواصل ثنائية فعالة مع ذوي العلاقة من محللين ماليين ومستثمرين وممثلين للإعلام ومساهمين وغيرهم، ونقل آراء السوق ومعلوماته إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى توطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمحتملين.

• تطوير البنية الفنية والتكنولوجية لبورصة عمان

عملت البورصة منذ تأسيسها على تطوير البنية الفنية والتكنولوجية اللازمة لعمل البورصة والتداول فيها وفقاً لأحدث المعايير والمعايير العالمية، وبدأت في مسيرة التحول الرقمي حيث تم تفزيذ العديد من المشاريع والإجراءات التي كان من أهمها:

- التحول من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني -

حيث مثل هذا التطور الذي تم اطلاقه في شهر اذار من عام 2000 نقله نوعية أصبح فيها التداول الإلكتروني بديلاً عن التداول اليدوي وقاعة التداول التقليدية، بحيث يتم إدخال كافة أوامر البيع والشراء من خلال نظام التداول ومن ثم مقابلة العرض والطلب للوراق المالية وتحديد السعر وتنفيذ المكرونة، ومن ثم نقل هذه المركبات الكترونياً إلى مركز إيداع الوراق المالية وبالتالي نقل الملكية وحفظها، مما رفع كفاءة وسرعة التعامل

وتم العمل على متابعة النظورات في مجال هذه النظرة وتطبيق الأحدث ونها بشكل **رسالة إلكترونية** على بورصة أوروبا.

ال العالمية ومتعدد في أكبر البورصات الأوروبية في كل من بورصة باريس وبورصة أمستردام وبورصة بروكسل وبورصة بولونيا وبورصة بيلاروس.

The 2020 Trading Tech Insight Awards- 2020 Europe حيث يتميز هذا النظام بسرعة وكفاءة استقبال أوامر الشراء والبيع ومعالجتها، كما يوفر مزايا تقنية ووظيفية عديدة في مجال تداول الأوراق المالية، ودعم تداول أدوات مالية جديدة وربطها بفعالية مع النظرة والتطبيقات المتصلة بنظام التداول كما ويتوفر إمكانية التداول من خلال تطبيقات التقنيات الحديثة الخاصة بأنشطة التداول.

- اطلاق خدمة التداول من خلال الانترنت

حيث أطلقت خدمة التداول عبر الانترنت من خلال إتاحة الفرصة أمام المستثمر بغض النظر عن موقعه الجغرافي، لرؤية معلومات التداول المباشرة ومتتابعة وجريات جلسة التداول لحظة بلحظة، وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل فوري وقيامه بادخال أمر الشراء أو أمر البيع من خلال البرمجيات المستخدمة لهذا الغرض، ومن ثم وصول الأمر إلى نظام التداول الالكتروني بعد التحقق الكترونياً من استيفائه للشروط الالزامية من قبل أنظمة الوسيط. كما أن هذه الخدمة تمكن المستثمر من متابعة تفاصيله وإدارة محفظته الاستثمارية بشكل مباشر من قبله في أي وقت.

- التحول من الأفصاح الورقي إلى نظام الإفصاح الإلكتروني من باستخدام لغة XBRL

حيث تم بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية إطلاق نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL، في نهاية عام 2020، والذي شكل نقلة نوعية في طريقة الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية للشركات. وهي لغة عالمية منطقية ومتعارف عليها في النسواق المالية. ويتم من خلال النظام نشر المعلومات والإفصاحات الهامة والنسب التحليلية والأرقام الضرورية للمستثمرين فور وضعها على النظام باللغتين العربية والإنجليزية، بما يمكّن المستثمرين من الاطلاع على جميع إفصاحات الشركات المدرجة من خلال الموقعين الإلكتروني لكل من هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، مما يوفر الوقت والجهد ويعزز الشفافية ويرفع كفاءة السوق والية الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب.

- تحدث البنية التحتية لشبكة الاتصالات في سوق رأس المال الوطني

وأشار إلى أن البورصة نفذت هذا المشروع بهدف الحفاظ على سلامة واستقرار النظرة الإلكترونية والخدمات المقدمة من قبل البورصة ومؤسسات سوق رأس المال الأردني. وبين أن التحدث تضمن تطوير أجهزة شبكة الاتصال على جميع المستويات، مما يخدم مؤسسات سوق رأس المال الأردني والشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة المالية ومزودي البيانات المحلية والدولية.

وأضاف أنه تم استخدام أعلى التقنيات المتاحة في عمليات الاتصال سواء كانت سلكية أو لا سلكية في النجهزة الجديدة، والتي تستخدم في اتّمام العمليات الحسابية التي تتم باستخدام النجهزة الإلكترونية، مما يعزز الاتصالات ويزيد من كفاءة وأمان النظرة المختلفة، ويوفر سرعة عالية في نشر المعلومات وؤكد على أهمية هذا التحدث في تعزيز الاتصال والذهاون بين النظرة الإلكترونية في سوق رأس المال الوطني، خاصة نظام التداول الإلكتروني والنظرة الإلكترونية لدى أعضاء البورصة.

- اطلاق تطبيقات الهواتف الذكية

ومن باب تعزيز الإفصاح والشفافية وتعزيز كفاءة السوق. فقد تم اطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية بها يمكن المهتمين والمستثمرين من متابعة جلسة التداول بشكل حي وبشكل مباشر ومتتابعة أخبار وإفصاحات الشركات المدرجة في البورصة بكل يسر وسهولة، وبشكل عصري وحديث من خلال أجهزتهم المحمولة، حيث يمكن تحميل هذه التطبيقات وجانا.

والمهتمين بالذوراق المالية من متابعة جميع الأخبار والتعاريف الصادرة عن بورصة عمان وافتراضات الشركات المدرجة والمتداولة فيها، كما ويوفر التطبيق الجديد العديد من المزايا والخدمات للمتعاملين بالذوراق المالية والتي تساعدهم في اتخاذ قرارهم الاستثماري، حيث يوفر تنبئات للمستخدم لحدث الأخبار والتعاريف المنشورة على الموقع الإلكتروني للبورصة، كما يتيح إمكانية البحث عن الافتراضات التاريخية وحفظها على جهاز المستخدم للرجوع إليها في أي وقت، إضافة إلى إمكانية متابعة الملخص اليومي للتداول في البورصة، والاطلاع على أسعار الذوراق المالية المتداولة في بورصة عمان.

- اطلاق موقع الكتروني وحسابات مواقع التواصل الاجتماعي

وتم اطلاق الموقع الإلكتروني للبورصة الذي تم تطويره عدة مرات للبورصة، وهو موقع تفاعلي يوفر للمستثمرين والمهتمين المعلومات العامة باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى اطلاق حسابات البورصة على وسائل التواصل الاجتماعي

Facebook, Instagram, Twitter, LinkedIn, YouTube .

اطلاق مؤشرات سعرية جديدة

إضافة للمؤشرات التي أطلقتها البورصة منذ إنشائها وهي المؤشر العام لأسعار الأسهم والمؤشرات القطاعية والفرعية الأخرى، فقد تم اطلاق مؤشرات جديدة في السوق بهدف تعزيز الشفافية وتتوسيع المؤشرات القياسية لأسعار الأسهم حيث تم إطلاق مؤشر العشرين

، وهو مؤشر مرجح يعتمد في حسابه على القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول للشركات العشرين الكبرى في البورصة، والتي ASE20 تعبر النكث نشاطاً والنعل من حيث القيمة السوقية. ويتم نشر قيم هذا المؤشر بشكل دوري وباشر لجميع المهتمين والمتعاملين محلياً وعالمياً بشتى الوسائل المتاحة ومن خلال شركات توزيع البيانات العالمية المعتمدة من قبل البورصة. كما يعتبر هذا المؤشر مرجعاً للإنشاء صناديق للجهات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في هذا النوع من الصناديق. كما تم إنشاء مؤشر ETFs الكلية

Total Return Index

، وهو مؤشر مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرجة يهدف إلى تمكين المستثمر من قياس العائد الكلي المتتحقق على استثماره بأسهم (ASETR) شركات مؤشر العشرين

، إذ أنه يأخذ بعين الاعتبار عوائد التوزيعات النقدية بافتراض إعادة استثمارها في السوق إضافة إلى الزيادة في الأسعار الأسهمية المتتحقق نتيجة تغير السعر السوقى في البورصة.

- تعزيز النوعية وثقافة الاستثمار

عملت البورصة على تعزيز النوعية وثقافة الاستثمار في السوق من خلال حملات نوعية وإجراءات من أهوها توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات الوطنية بهدف التعاون وتعزيز ثقافة الاستثمار وتهيئة الطلبة لسوق العمل من خلال تدريب الطلبة وتعريفهم بالجانب العملي التطبيقي المتعلق بسوق رأس المال الوطني ومؤسسات، إضافة إلى إنشاء غرف وجذابة التداول في هذه الجامعات. وعملت البورصة على إعداد العديد من نشرات النوعية والفيديوهات التعليمية والتنفيذية ونشرها على موقعها الإلكتروني وعلى حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

ISO9001- الحصول على شهادة ادارة الجودة

وحصلت البورصة على شهادة الالتزام بالمواصفة الدولية لنظام إدارة الجودة (9001:2015)

(من قبل احدى المؤسسات العالمية ISO) المعتمدة بعد أن حققت البورصة كافة متطلبات ومعايير هذه الشهادة الدولية بعد الانتهاء من عملية التدقيق ودراسة الوثائق والتحقق من تطبيق البورصة لشروط نظام إدارة الجودة حسب معايير المواصفة الدولية لذلك. وقد سعى البورصة للحصول على هذه الشهادة لتعزيز ثقافة التميز المؤسسي في جميع جوانب العمل من خلال تبني ممارسات ومنهجيات لها دور كبير في رفع كفاءة وفعالية الأداء وتقديم خدمات متكاملة

- التعاون العربي والدولي -

ترتبط البورصة بالعديد من اتفاقيات التعاون ومتذكرة التفاهم مع العديد من البورصات العربية والدولية البورصة، كما أنها عضو في أكثر من اتحاد ومنظمة عالمية، ومن أهمها الاتحاد العالمي للبورصات

WFE واتحاد أسواق المال العربية بالاضافة الى الاتحاد الأوروبي النسبي

البورصات

، وهي عضو فاعل في هذه المؤسسات وشيرا إلى أنه تم انتخاب اعاؤبة رئيس مجلس إدارة المؤسسة

العربية، كما تم إعادة انتخاب البورصة عضواً في مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبورصات FEAS.

كما شهدت مؤشرات السوق في عهد جلالته ارتفاعاً على صعيد مؤشرات الأداء تمثلت بشكل رئيسي بما يلي:

- ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة من 4.1 مليار دينار في نهاية عام 1999 إلى 17 مليار في نهاية عام 2023.
 - ارتفاع الأرباح الصافية بعد الضريبة (العائد لمساهمي الشركة) للشركات المدرجة من 174.1 مليون دينار عام 1999 إلى حوالي 4 مليارات دينار لعام 2022 وحوالي 2 مليار دينار للنتائج الأولية للشركات لعام 2023.
 - ارتفاع نسبة مساهمة غير الدرذنيين في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة من 43.1% في نهاية عام 1999 إلى 47.5% في نهاية عام 2023.
 - ارتفاع عدد الشركات المدرجة والمتداولة في البورصة من 151 شركة في نهاية عام 1999 إلى 215 شركة مدرجة ومتداولة في نهاية عام 2023.